

الباب الأول:

المقدمة

أولاً: خلفية البحث

إن من علامة أتمام التوحيد للعبد أن يتبع أحكام الشريعة¹ التي أتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم. هذه الشريعة التي أنزلها الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم فإنها جاءت وافية بمطالب الحياة الإنسانية، تسد عوزها، وتحقيق لها أهداف العمران من شتى جوانب حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.² والشريعة الإسلامية مبنها ولا شك على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها.³ كما قال ابن القيم الجوزية رحمه الله تعالى في **إعلام الموقعين**: "فإن الشريعة مبنها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل."⁴

¹ وقد استعمل العلماء لفظ الشريعة الإسلامية للدلالة على كل ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عند الله سواء منها ما نزل لبيان العقيدة الإسلامية، وما نزل لإتمام مكارم الأخلاق، وما شرع لتدبير أمور الناس في الدنيا وإصلاح المعاش والمجتمع البشري. فالشريعة الإسلامية إذن هي القرآن العظيم والسنة المطهرة. ثم اليوم يفهم الشريعة بمعنى ضيق، وهي تتعلق بالفقه والحكم في الإسلام. انظر: عباس حسني محمد، **الفقه الإسلامي آفاقه وتطوره**، (مكة: رابطة العلم الإسلامي، 1414)، ص. 9-10. وإسماعيل كوكسال، **تغير الأحكام في الشريعة الإسلامية**، (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1421)، ص. في المقدمة.

² وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، (الكويت: ملتقى أهل الحديث، 1427 هـ)، ج. 2، ص. 8967.

³ محمد بن علي المعتزلي، **المعتمد في أصول الفقه**، (بيروت: دار الفكر، 1403)، ج. 2، ص. 109. وعز الدين ابن عبد السلام، **الفوائد في اختصار المقاصد**، (دمشق: دار الفكر، 1416)، ص. 37.

⁴ ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411 هـ)، ج. 3، ص. 11.

لذا، فإن من الواجب على العلماء والدعاة والقادة أن يعملوا على حفظ مصالح الشرع ومصالح الأمة واستمرار الدعوة وسلامتها بمراعاة فقه الموازنة بين المصالح والمفاسد بما يحقق أَعْلَى المصالح للإسلام والمسلمين ويدراً عنهم أعظم المفاسد في دينهم ودنياهم.

من هذا المنطلق، فليس لأحد أن ينكر الشريعة التي هي جاءت من عند الله عز وجل،¹ كلياً كان أو جزئياً.² قد أكد سلفنا الصالح أن من أبغض أو أنكر شيئاً مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم بعد علمه ومعرفته في الشريعة فإنه يكفر.³ وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في **مجموع الفتاوى**: "من أنكر شيئاً من أحكام الشريعة المجمع عليها، وأصر على ذلك بعدما بين له، وزال جهله بذلك، فإنه يعتبر مرتداً عن دين الإسلام."⁴ هذا، لأن أحكام الشريعة توقيفية، فلا يمكن إزالة بعضها وأخذ ببقيتها.

¹ وقد أكد ذلك الدكتور محمد عبد الخالق حسن -حفظه الله تعالى- بأن كل دين له الأمور الحصرية التي لا تجد في الديانات الأخرى. أما في الإسلام فأغلبها من الأمور العقدية والعبادة. هذه، ومن يخلطها فقد خارج من الدين وباطلت عبادته. انظر: Moh. Abdul Kholiq Hasan, "Merajut Kerukunan Dalam Keragaman Agama Di Indonesia" Jurnal *Profetika*, Vol. XIV, No. 1, Juni 2013, hal. 70.

² علي بن أحمد القرطبي، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 2001)، ج. 1، ص. 79.

³ عبد الرحمن بن ناصر آل سعيدي، **القول السديد شرح كتاب التوحيد**، (مكة: المملكة العربية السعودية، 1421 هـ)، ص. 262.

⁴ تقي الدين ابن تيمية الحراني، **مجموع الفتاوى**، (الإسكندرية: دار الوفاء، 2005)، ج. 11، ص. 407.

ولكن مع تغير الزمن، ظهرت الفسادات في العالم الإسلامي. وهذه الفسادات تأتي من قبل المسلمين الذين يجهلون عن الدين.¹ منهم من دعا إلى ترك أحكام الشريعة والتحول إلى القوانين الوضعية، بدلا منها.² ومنهم من عارض عن مصالح أحكام الشريعة وأهميتها في العصر المعاصر، واقترح إعادة بناء أحكامها. هذا، لا شك أن الاتهامات الذي يلقتها بعض المستشرقين هي في الواقع تريد إضعاف الإسلام والمسلمين، وهي التي بناها المنافقون من قبل، حتى يفترض الناس أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي تأتي من الله تعالى هي التي انتهت صلاحيتها.³

وزلة الناس عن معرفة الشريعة الصحيحة -ومنها النقاب- لا يخلو من بعض العوامل. ومنها، أنهم لم يعدوا أنفسهم حسن الإعداد أمام تحديات خارجية وداخلية. أما الخارجية، فإن المسلمين اليوم وجدوا أنفسهم في سيطرة حضارة الغرب -لما فيها من

¹ صالح الفوزان، كتاب التوحيد، (مكة: المملكة العربية السعودية، 1421 هـ)، ج. 1، ص. 25.

² قال الدكتور صلاح الصاوي: "وإن أبرز التولي عن الحكم الشرعي في واقعنا المعاصر، تتمثل فيها يجري عليه العمل في بلاد المسلمين؛ من تحكيم القوانين الوضعية بما تتضمنه من إبطال الأحكام الشرعية في أغلب شؤون الدولة، وإباحة عامة للتحاكم إلى غير ما أنزل الله في ذلك كله، بل الإلزام به وفتنة من خالفه." انظر: الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر، (أمريكا: أكاديمية الشريعة، 2009)، ص. 120.

³ والقائل بأن الشريعة قد انتهت صلاحيتها، منه نصر حامد أبو زيد. وقد رده العلماء من المعاصرين، منه الدكتور عبد الخالق حسن -حفظه الله تعالى- أنه قال تميز القرآن من الكتب السماوى، وهو أعظم المعجزات التي أنزلها الله تعالى لأمة محمد صلى الله عليه وسلم كافة (أي لا يخصص لقوم واحد)، كلام الخالق غير مخلوق، والمصالح في القرآن لن تنتهي بمرور الزمان. انظر: نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن، (القاهرة: هيئة المصرية العامة، 2001)، ص. 27. وانظر أيضا: Moh. Abdul Kholiq Hasan, "Metode Penafsiran Al-Qur'an" Jurnal Al-A 'rof, Vol. XI, No. 1, Juni 2015, hal. 51.

الأفكار والتصورات والاعتقادات الهدمة - بل لدى المتديّين غير المسلمين.¹ ومن أخطرها ظهور مذهب فلسفي يرى أن المعارف نسبية غير مطلقة وغير ثابتة، قال عنه سيد محمد نقيب العتاس، "بالنسبة للغرب، كانت الحقيقة الأساسية من حقائق الدين مجرد نظرية فحسب. وهم يردون وجود الحقيقة المطلقة، وأخذوا وجود القيم النسبية، بدلا منها".² ومن أثر حضارة الغرب في عصرنا اليوم، وجدنا في العالم الإسلامي عموما، الذين اعترفوا بأنهم على مذهب اللبراليين تشبهوا بما فعلت الغرب نحو دينهم، منها تحليل المثلية الجنسية وظهور فكرة "التعددية الدينية"، أي فكرة تقول بأن معتقدات الجميع مصيبة وصحيحة أي ما أفهمه أنا، وأنت، وهو من الحقيقة الواحدة وإن كانت الأفهام متغايرة أو متضادة أو متناقضة.³ ومن أثرها أيضا، هي ظهور الأقوال والآراء العارضة عن

¹ يقول الأستاذ سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (المتوفى: 1385هـ) رحمه الله: "فأما نحن الذين نزعم أننا مسلمون، فأرانا نتلقى في صميم فهمنا لقرآننا وحدث نبينا -صلى الله عليه وسلم- عن المستشرقين وتلامذة المستشرقين! وأرانا نتلقى فلسفتنا وتصوراتنا للوجود والحياة من هؤلاء ومن الفلاسفة والمفكرين: الإغريق والرومان والأوروبيين والأمريكان.....". انظر: سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي، في ظلال القرآن، (القاهرة: دار الشروق، ط. 17، 1412هـ)، ج. 1، ص. 44، في تفسير سورة آل عمران: 93-120.

² سيد محمد نقيب العتاس هو فيلسوف مسلم بارز ومفكر معاصر من بلاد ماليزيا. يعد واحدا من العلماء القلائل المعاصرين متحذر تماما من المدرسة الإسلامية التقليدية ومن جهة مساوية مختص في اللاهوت، والفلسفة، والميتافيزيقيا، والتاريخ، والأدب. ويعتبر هو الرائد والأول في اقتراح فكرة أسلمة المعرفة. انظر:

Syed Muhammad Naquib Al-Attas, *Islam dan Sekularisme, al-Maudhu' al-Haqiqi: Islam and Secularism*, al-Mutarjim: Dr. Khalif Muammar, M.A. Dkk., (Bandung: Institut Pemikiran Islam dan Pembangunan Insani (PIMPIN), Cet.2, 2010), p. 5.

³ M. Kholidul Adib Ach dkk., *Indahnya Kawin Sesama Jenis: Demokratisasi dan Perlindungan Hak-Hak Kaum Homoseksual*, (Semarang: eLSA, 2005). Abd. Moqsiith Ghazali, *Argumen Pluralisme Agama: Membangun Toleransi Berbasis Al-Quran*, (Depok: Kata Kita, Cet. II, 2009), p. 200-201.

الشريعة، كعدم وجوب ستر العورة، والقول بأن النقاب يختلف في كونه من الشريعة،¹ ونحوه. وهذا كما قاله محمد شهرور (المتوفى: 2019):

"فقد سمح النبي صلى الله عليه وسلم للمرأة بأن تغطي جسدها كله كحد أعلى، لكنه لم يسمح لها بأي حال من الأحوال بأن تغطي وجهها وكفيها، حيث أن وجه الإنسان هو هويته. فإذا خرجت المرأة بلباس يغطي جيوها السفلية فقط، فقد خرجت عن حدود الله، وإذا خرجت دون أن يظهر منها شيء حتى وجهها وكفيها، فقد خرجت عن حدود رسول الله... غطاء الرأس بالنسبة للمرأة (أي المرأة المتنقبة) ليس له علاقة بإسلام ولا بإيمان، وهو يتبع أعراف المجتمع بشكل كامل."²

وبجانب ذلك، كان للمسلمين تحديات أخرى داخلية، أي تحديات تأتي من قبل المسلمين فيما بينهم، وهي الجهل عن الإسلام، أي الشريعة. حيث لا يرى في الإسلام وجود الشرائع العديدة التي تلزم تصديها تاما. وبسبب هذا الجهل، قد يرفض بعض المسلمين عددا من الحقائق الدينية بدون وعي، منها النقاب الذي قدمه النبي صلى الله

¹ وهذه الدعوى كما يقولها أحد رؤيس الجامعة الإسلامية في يوجياكارتا (الأستاذ الدكتور يوديان وحيودي)، أنه قال: " وخاصة للطالبات اللاتي يلبسن النقاب. لأنهن في كثير من الأحيان لا يفهمن عن قضية النقاب، حتى يعتقدن أنه من القانون الإسلامي (أي الشريعة) ونتيجته كالحقيقة المطلقة." انظر: <https://www.liputan6.com/news/read/3351524>

² محمد شهرور، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، (سورية: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص. 373، 378.

عليه وسلم وقد طبقته النساء المسلمات منذ أكثر من 14 قرناً. هذا، كما صححه

السلف: أن الإنسان عدو لما يجهل.¹

وبناء على القضايا السابقة، ترى الباحثة عن أهمية هذه الدراسة، ألا وهي:

النقاب عند المذاهب الأربعة على ضوء مقاصد الشريعة. ولقد اختارت الباحثة هذه

القضية، لأنها في الواقع هي التي تجني في كثير من الأحيان الجدل بين المفكرين المسلمين

والمستشرقين. ولا شك أن المذاهب الأربعة قد اتفقوا على وجود النقاب من الشريعة،

وإن كانوا اختلفوا في حكمه، هل من الواجب استعماله على المرأة المسلمة أو

المستحب.² ولذلك، تصير هذه الحقيقة نقداً على من أنكر النقاب من الشريعة.

في هذه الدراسة، ستستخدم الباحثة مقارنة على ضوء المقاصد الشريعة، لأنها

ترى أن هذه الدراسة مما يحتاج إليها المجتمع الإسلامي، ومع ذلك أنها لم تكن غالباً في

الرسائل الجامعي. إذ أن الشريعة كلها مصلحة للعباد، فلا سيما في النقاب. من هنا،

هدفنا في هذه الدراسة لبحث عن مقاصد الشريعة في النقاب عند المذاهب الأربعة.

وأخيراً، نسأل الله تعالى أن يجعل هذه الرسالة التي كتبها الفقير مفيداً للمسلمين

والمسلمات، ويجزأها الله تعالى بخير الجزاء في الدنيا والآخرة.

¹ محمد المظهري، التفسير المظهري، (باكستان: مكتبة رشديه، 2004)، ج. 1، ص. 925.

² وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (بيروت: دار الفكر، 2003)، ج. 1، ص.

ثانيا: تحديد مشكلة البحث

بناء على ما تقدم خلال عرض خلفية البحث، برزت منها المسائل التي تحتاج إلى اكتشافها تركيزا لفكرة في البحث حتى لا تتسع هذه المسألة، فحددت في بحثها بما يأتي:

1. كيف كانت آراء المذاهب الأربعة في النقاب؟

2. هل تلك الآراء التي استخدمها المذاهب الأربعة تتماشى مع مقاصد الشريعة؟

ثالثا: أهداف البحث وفوائده

بناء على تحديد المسألة، فالأهداف المرجوة من هذا البحث تحتوي على:

1. معرفة آراء المذاهب الأربعة في النقاب.

2. معرفة سبب الخلاف في النقاب بين المذاهب الأربعة.

3. معرفة العلاقة بين مشروعية النقاب والمقاصد.

ترجو الباحثة بعد تمام كتابة هذا البحث من أن تأتي المنافع، ومنها:

1. زيادة معلومات الباحثة في مسألة حكم النقاب عند المذاهب الأربعة.

2. تطوير البحوث والدراسات الإسلامية، خاصة في مجالات العبادات.

3. ارشاد للمجتمع الإسلامي في فهم هذه القضية.

4. كشف الشبهات حول منع النقاب التي انتشرت في المجتمع الإسلامي.

رابعاً: الدراسات السابقة

لمعرفة ما إذا كان هذا الموضوع قد سبق بحثه عند الباحثين أم لم يبحثه، فتجيب على الباحثة عرض البحوث السابقة التي قد بحثها الباحثون قبلها. ولم تجد الباحثة من الباحثين الآخرين من كلام حول النقاب على ضوء مقاصد الشريعة، ومن بحوث عن قضية النقاب من الرسالة والكتب التي كتبها هؤلاء:

الأول: بحث جامعي، كتبه نورحياتي بنت حاج محمد طاهر في رسالة الماجستير بعنوان: "الحجاب في الإسلام وآثاره التربوية" (جامعة اليرموك بكوالالمبور، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية). كتبت فيها الباحثة عن مفهوم الحجاب (أي النقاب)، وشروط الحجاب الشرعي، والآثار التربوية للحجاب في الإسلام.

والثاني: بحث جامعي، كتبه أمري أزهرى في رسالة الماجستير بعنوان: "أحكام النقاب عند الألباني والأئمة الأربعة" (جامعة المحمدية سوراكارتا). كتبت فيها الباحثة عن مفهوم النقاب عند الألباني والأئمة الأربعة، وذكر الخلاف بين الأئمة الأربعة في حكم النقاب، ولكنه لم يبحث عن المقاصد في مشروعية النقاب.

والثالث: كتاب "النقاب عادة وليس عبادة" إعداد: أ.د.محمود حمدي زقزوق، القاهرة: 2007 م، دار الكتب المصرية. تكلم الباحث عن وجه المرأة ليس بعورة والنقاب عادة وليس عبادة، ثم رأى فضيلة الشيخ محمد الغزالي في النقاب، ثم النقاب في شريعة الإسلام وغيرها من الموضوعات المتعلقة بالنقاب. فاستفادت الباحثة أشياء عديدة من هذا الكتاب، منها حول النقاب في شريعة الإسلام، ولكن تجد ما قاله مشايخ أزهريون في اعتبارهم النقاب عادة. مؤكداً عدم وجود مذهب فقهي واحد اعتبر غطاء الوجه عادة وليس عبادة.

والرابع: كتاب "حجاب المرأة المسلمة في ضوء القرآن والسنة" إعداد: د. رياض بن محمد المسميري، صنعاء: 2011، دار خالد بن الوليد للنشر والتوزيع. يكشف الكاتب فيه عن حجاب المرأة المسلمة في ضوء القرآن والسنة، وعرف معنى الحجاب والنقاب، وذكر بعض آراء الفقهاء عنها.

والخامس، كتاب "الإستيعاب لإدلة الحجاب والنقاب" ألفه عضو لجنة إحياء التراث الإسلامي وهو حسن بن عبد الحميد بن محمد، الجيزة: 2005 م، مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي. تكلم المؤلف فيه كثيراً عن الحجاب والنقاب، وذكر آراء المختلفين عن حكم النقاب مع الأدلة من كل المذاهب.

والسادس، كتاب "الرد المفخم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها وأوجب ولم يقنع بقولهم: إنه سنة ومستحب" ألفه محمد ناصر الدين الالباني، عمان: 1421هـ، المكتبة الإسلامية. تكلم المؤلف فيه كثيرا عن ردّ على كلّ من تعقّب كتابه (جلباب المرأة المسلمة) من أئمة الذين شنوا عليه حربا ضرورسا دونما هواجة، لرأي ارتاه متبعا فيه الكتاب، والسنة الصحيحة، وأقوال السلف من صحابة وتابعين وعلماء مذاهب وغيرهم. وقد جمع فيه تلك البحوث المتخصصة النادرة التي تناولها بالبحث والتحقيق، وضمت فوائد هامة في جوانب عديدة، فبدأ بإستعراض أدلة المخالفين وردودهم، وتبع أقوالهم وشبهاتهم التي يوجبون بها على المرأة أن تستر وجهها وكفيها بدون دليل صحيح واحدا بعد الأخرى، ثم جعل في آخر الكتاب خلاصة لتلك البحوث.

وبعد طالعنا الكتب والرسائل السابقة، إننا لم نجد أن الباحثين يكشفون العلاقة بين مشروعية النقاب والمقاصد. لذا، يوجد بعض الاختلافات والمزايا في الرسالة التي كتبتها الباحثة من الكتب الرسائل السابقة، وهي كما قدمت الباحثة في تحديد مشكلة البحث: أولا، نريد أن نبحت كيف كانت آراء المذاهب الأربعة في النقاب. وثانيا، نريد أن نبحت هل تلك الآراء التي استخدمها المذاهب الأربعة في استنباط حكم النقاب، ثم نأتي بتحليل الأدلة هل كانت تتماشى مع مقاصد الشريعة.

خامساً: الإطار الفكري

الإطار الفكري هو أساس في إقامة العملية للبحوث العلمية. ويكون أساس الاستراتيجية ودليلاً للبحث في تحليل مسألة البحث.¹ ذلك بمعنى أن الإطار الفكري هو يساعد الباحثة في بداية بحثها ويدلّها من أي نظرية ستبدأ الباحثة في تحليل مسألة البحث. وفي هذا البحث، ستتكلّم الباحثة عن قضية النقاب عند المذاهب الأربعة على ضوء مقاصد الشريعة. وللوصول إلى نتيجة هذه القضية، تحتاج إلى تعريف النقاب، و المذاهب الأربعة، ومقاصد الشريعة، حتى تتيسر وتصل الباحثة إلى هدف البحث.

أولاً، النقاب، قال الشوكاني رحمه الله (المتوفى: 1250هـ) في نيل الأوطار: " هو لبس غطاء للوجه فيه نقبان على العينين تنظر المرأة منهما."² وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله (المتوفى: 2001 م) في الشرح الممتع: "لباس الوجه، وهو أن تستر المرأة وجهها وتفتح لعينيها بقدر ما تنظر منه."³ وقال الشيخ الدكتور عبدالكريم الخضير: "النقاب هو ما يستر الوجه مع وجود نقب بقدر العين، فإن زاد عن ذلك فهو سفور وليس

¹ Kaelan, *Metode Penelitian Kualitatif*, (Yogyakarta: Paradigma Offset, 2005), hal. 239-241.

² محمد بن علي بن محمد الشوكاني، نيل الأوطار، (دمشق: إدارة الطباعة المنيرية، 1996)، ج. 7، ص. 354.

³ محمد بن صالح العثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، (الرياض: دار المؤيد، 2000)، ج. 7، ص. 85.

بنقاب.¹ وبالجملة، علمنا من البيانات السابقة، أن النقاب هو ما تستر المرأة وجهها وتفتح لعينيها بقدر ما تنظر منه.

وثانياً، المذاهب الأربعة، هي: المذهب الحنفي ومؤسسه أبو حنيفة النعمان، والمذهب المالكي وهو مذهب مالك بن أنس، والمذهب الشافعي نسبةً إلى الشافعي، والمذهب الحنبلي ومؤسسه أحمد بن حنبل. ووجود هذه المذاهب لا يعني أنه لم يكن هناك غيرها، بل إنما سميت بالمذاهب الأربعة لأنها أشهر المذاهب الفقهية في الإسلام.²

وثالثاً، مقاصد الشريعة. وقد قال عنها الشيخ أحمد الريسوني، فهي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد.³ ويأتي التعريف لمقاصد الشريعة عند الجمهور، وهي جلب المصالح ودرء المفاسد، تحتوي على الضروريات والحاجيات والتحسينيات. وتوضع المقاصد لحفظ الضروريات الخمس، وهي الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال في تحقيق أوامر الله ورسوله والاجتناب عن نواهيها.⁴

¹ عبدالكريم الخضير، شرح منسك شيخ الإسلام ابن تيمية، (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، 2005)، ج. 1، ص. 85.

² على جمعة، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، (القاهرة: دار السلام، 2001)، ص. 15.

³ أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، (بيروت: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1415 هـ)، ص. 120.

⁴ عز الدين ابن عبد السلام، الفوائد في اختصار المقاصد، (دمشق: دار الفكر، 1416)، ص.

34. وابن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، (حائل: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ج. 1، ص. 478.

سادسا: منهج البحث

يكون منهج البحث الذي تسلكه الباحثة منها استقرايا تحليليا، حيث يكون هذا البحث هو البحث التحليلي. فيكون البحث يركز على دراسة العملية باستخدام التحليل الفكري. والمراد بكل منها ما يلي:

- أ. المنهج وهو الطريقة التي تسلكها الباحثة في عملية البحث العلمي.
- ب. المنهج الاستقرائي -أي الاستقرائي الاستنتاجي- هو العملية البحثية التي قامت على استنباط النتائج من الشكل العام إلى الخاص.
- ت. المنهج التحليلي، هو العملية البحثية التي قامت على بيان وتفسير المشاكل وحلها المنطلق من الافتراض الراجع.

فستقوم الباحثة في هذا البحث:

1. بجمع المعلومات والمعارف المتعلقة بالموضوع، عن طريق دراسة الكتاب الأساسي وكتب المراجع.
2. تحديد القضايا العامة فثم المسائل الخاصة التي تتعلق بالموضوع .
3. ثم تحليل المسائل على ضوء الشروح والبيانات من خلال مقاصد الشريعة والوقائع الموجودة.
4. القيام باستنتاج العملية.

5. القيام بخلاصة ما يستفاد من البحث.

وأما نوع هذا البحث هو البحث المكتبي، فهو بحث وجمع المعلومات من الكتب التي تتعلق بالبحث ومقالات علماءنا المتقدمين والمعاصرين والبحوث العلمية وغير ذلك. وستتم بجمع المعلومات والجزئيات لتتصل الباحثة منها إلى القواعد العامة. ودورت الباحثة هنا جمع المعلومات في كل مسألة مراد بحثها أولا ثم إرجاعها إلى أمهات الكتب التراثية أو إلى الكتب المعاصرة إن وجد إلى ذلك سيلا. فإن لم يجد ستبذل جهدها ماستطاعت للوصول إلى الحقيقة العلمية الجديدة.

سابعا: خطة البحث

هذا البحث يتكون من خمسة أبواب، وعدة فصول وخاتمة. في الباب الأول تحدث الباحثة فيه عن مقدمات البحث وهي تشتمل على المباحث التالية: خلفية البحث، ثم تحديد مشكلة البحث، ثم أهداف البحث وفوائد البحث ثم الدراسات السابقة ثم الإطار الفكري ثم منهج البحث، والأخير خطة البحث.

وفي الباب الثاني، أتكلم عن فصلين: الفصل الأول: المصطلحات المتعلقة بالموضوع، وفيه خمسة مباحث: مفهوم النقاب من جهة اللغوي والإصطلاحي، ومفهوم الحجاب من جهة اللغوي والإصطلاحي، ومفهوم الخمار من جهة اللغوي والإصطلاحي، ومفهوم الجلباب من جهة اللغوي والإصطلاحي، و أخيرا خلاصة

التعريفات. والفصل الثاني هو الأسس النظرية المتعلقة بالموضوع، وفيه ثلاثة مباحث: تحديد العورة للمرأة، ومشروعية ستر العورة للمرأة، ومشروعية الحجاب والجلباب والخمار والنقاب. والفصل الثالث هو مفهوم مقاصد الشريعة وتقسيمها، وفيه مبحثان: المبحث الأول مفهوم مقاصد الشريعة، والمبحث الثاني تقسيم مقاصد الشريعة.

وفي الباب الثالث فيه معرفة المذاهب الأربعة، الفصل الأول هو معرفة المذهب الحنفي، وفيه أربعة مباحث: المبحث الأول مؤسس المذهب، والمبحث الثاني أصول المذهب، والمبحث الثالث أشهر علماء المذهب، والمبحث الرابع الكتب المعتمدة في المذهب. ثم الفصل الثاني هو معرفة المذهب المالكي، وفيه أربعة مباحث: المبحث الأول مؤسس المذهب، والمبحث الثاني أصول المذهب، والمبحث الثالث أشهر علماء المذهب، والمبحث الرابع الكتب المعتمدة في المذهب. ثم الفصل الثالث هو معرفة المذهب الشافعي، وفيه أربعة مباحث: المبحث الأول مؤسس المذهب، والمبحث الثاني أصول المذهب، والمبحث الثالث أشهر علماء المذهب، والمبحث الرابع الكتب المعتمدة في المذهب. ثم الفصل الرابع هو معرفة المذهب الحنبلي، وفيه أربعة مباحث: المبحث الأول مؤسس المذهب، والمبحث الثاني أصول المذهب، والمبحث الثالث أشهر علماء المذهب، والمبحث الرابع الكتب المعتمدة في المذهب.

وفي الباب الرابع أتكلم عن النقاب عند المذاهب الأربعة على ضوء مقاصد الشريعة، يحتوي على الفصلين. الفصل الأول: النقاب عند المذاهب الأربعة، يحتوي على أربعة مباحث: المبحث الأول النقاب في المذهب الحنفي وبيان استدلالهم، والمبحث الثاني النقاب في المذهب المالكي وبيان استدلالهم، والمبحث الثالث النقاب في المذهب الشافعي وبيان استدلالهم، والمبحث الرابع النقاب في المذهب الحنبلي وبيان استدلالهم. والفصل الثاني: مقاصد الشريعة في مشروعية النقاب عند المذاهب الأربعة، يحتوي على ثلاثة مباحث: المبحث الأول وجود المقاصد في تشريع النقاب، والمبحث الثاني مقاصد النقاب في إطار المصلحة، والمبحث الثالث التحليل في مقاصد تشريع الحجاب والجلباب والخمار والنقاب.

وفي الباب الخامس وهو الباب الأخير، ختم البحث بخاتمة، شملت: نتائج البحث، والإقتراحات، والمراجع والمصادر.